

قوله بالنشوز اي بما هو ولو في اثنا عشر يوما او فصل مثلا **قوله**
فسيها اي في ذلك الدرر وما بعده ما دامت ناشزة وان لم
تانشز بالنشوز كصغيرة ونحوها ما لم تزوج قبل نوبتها

قوله ويفتقنها اي ويشقظ من نيتها من نفقة والسرة
ومسكن وادم والة تنطبق وغيرها بنشوز جزئ من اليوم
ولو في اخره وان عادت فيه الي الطاعة وكذا كسوة الفصل
جميعه واهل المم لم يذكره للعلم بان الكسوة تابعة
للمنفقة وجوبا وعدمه **خاتمة**

لوقد بين احد الزوجين عيلا الاخر بما يجوز له بقاءه الفاضل
وكي يعززه فان عاد اليه عزه بطالب الاخر بما يليق به
فان ادعى كل منهما نقدي الاخر عليه نفقته حالها بخير ثنية
بخيرها بجوار وغيره او منع الطام منها ولو بتقدير يتيقن به فان
دام الشقاق بينهما بعث الفاضل وجوبا لكل منهما حكما
مسلم حرا عدا عارفا بما يطلب منه وكونه ذكرا ومن اهل
كل منهما ويبدل ان لم يرض احدهما به فان لم يكن
الا لتيام بينهما وكل الزوج حكمه بطلاق او خلع
والزوجة حكمها ببذل عوض وهو بطلاق حيث كان
مصالحة **فصل** في بيان احكام الخلع
والاصل فيه قوله نقابي فان طين لكرم عن شرمه نفقا
الاية وهو نوع من الطلاق وقد مر عليه لنتنبيه غالبا
علي الشقاق وامثله الكراهة وقد يخرج عنها الي غيرها
من

من الاحكام بحسب المال وهو مخلص من الطلاق الثلاث
في الحائض على التخيير طلقا او مقبدا وعلى الاثبات المطلق
وكذا المقيد وقال شيخنا شيخنا كالمخلص في الاثبات المقتد
كقوله لا يقطن كذا في الشهر مثلا واول خلع وقع في الاسلام
كان من حبينة بن سهل الانصاري امرأة ثابت بن
قيس بن شماس ما انت النبي صلى الله عليه وسلم وقالت
له يا رسول الله ما اعنبت وفي رواية ما انقضت عليه في خلوها
ولا دين ولكني امرأة اكره الكفر في الاسلام فقال لها
انزدي عليه حد بيثته فقال نعم فقال له رسول الله صلى
الله عليه وسلم انقبل الحقيقة وظلما انطلقه وان كان
حسنة ملتزم وعوض ورضع وزرع وصبيفة وشرط الصفة
كما في البيع لكن لا يضر هذا بخلاف كلام يسير وهو كل
لعظم من القاطن الطلاق صريحه وكتابته ولفظ الخلع والعادة
منها ولكن شرط صحتها ذكر المال او نية على المعقود والمعامل
ان يقال انه ان ذكر المال او نية او لم يذكره ولم يرضه
لكن نوي التماس قبولها ففي هذه الصور الثلاثة صريح
فلا يحتاج الي نية ولا كتابية فيحتاج الي نية فان نوى الطلاق
وقع ولا خلاف ويقع في الاولي بما ذكره الموسوي ان وافقته
في الثانية والا بان لم توافقته في هذه الصور فيقع بمقتضى
ان قبلت ولا خلاف ويقع والثالثة بمقتضى المثال حتى لما انه صريح
فان قبلت وقع والا فلا هذا اما خبر في الدرر واستعمل عليه